

## إلغاء التأمين الصحي للمقيمين .. آلية التطبيق

«الأنباء» تنشر النص الحرفي المعتمد من لجنة التنمية الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط والمحال إلى مجلس الوزراء

# دعم التأمين الصحي للمقيمين معاكس للمنطق ومضر بالخدمة الطبية

■ **الواجب تحويل التأمين للشركات التجارية لعلاج الوافدين بالمستشفيات الخاصة**  
 ■ **توجيه ثلثي المجتمع لسد احتياجاتهم الصحية من السوق الحر**  
 ■ **يدفع لتطوير صناعة الخدمات المالية والصحية والمستشفيات الأهلية**  
 ■ **يمكن تنفيذ مشروع إصلاح التأمين الصحي للوافدين على مراحل**  
 ■ **بالبدء بموظفي الدولة ثم الشركات الخاصة ثم العمالة المنزلية**

– تراخيص البنوك أو الاتصالات أو ما يشابهها.  
 – الأراضي المخصصة للاستخدام الخاصة (مثل المدارس، المستشفيات، البنوك، إلى آخره).  
 بحيث يتم عرض هذه التراخيص أو الأصول للبيع بالمزاد، ويسمح بتداولها بالسوق الثانوي لنفس أغراضها، فذهب التراخيص والأنشطة الاقتصادية الأجدى والأعلى قيمة مضافة والأقرب على أن تدفع السعر الأعلى وتلك الأنشطة غير القادرة على دفع هذه الأسعار هي أنشطة لا ينفذها في الكويت كما يمكنها الانتقال من نشاط قديم يغادر هذه الجغرافيا إلى نشاط جديد قادم للاستيطان فيها، ونسيطر الحكومة على الأسعار من خلال كمية المعروض، وإذا لم تتوافر القدرة لدى الحكومة لتوفير المزيد من هذه الأصول أو التراخيص (أسباب عدم توافرها أو لأسباب القرار السياسي) تترك السعر يحدد المستفيد.

انه يستوجب علينا أن ندرك محدودية قدرة الخبراء في الحكومة أو خارجها على التنبؤ بالأنشطة التي ستختفي تدريجياً والأنشطة الجديدة القادمة والتي يتوجب علينا اغتنامها، ولو أن هناك خيار يمكن هذه القدرة لأصبح اليوم من الشراء بحيث لا يعمل، واستفدنا كلنا من صعود أسهم الاتصالات والتخزين وكنا أول الباعين لأسهم IBM وأول المشترين لأسهم Microsoft وبعد ذلك بعنا مايكروسوفت واشترينا غوغل أو Apple إلى آخره.  
 ان ترك الأسواق والأسعار لتحديد المستفيد هو أفضل أسلوب لتقليل التكلفة الاقتصادية وتوفير أكبر قدر من المرونة للأقتصاد، وإن لم يتمكن من تطبيقها في بعض الحالات (كترخيص العمالة الوافدة) على الكل فليكن على الجزء. مثال إذا كان من الصعب تطبيقها على جميع العمالة الوافدة، فهذا لا يعني عدم طرح 25% من التراخيص بهذا الأسلوب لتوفير المرونة للأنشطة غير المعروفة للمنظمين والخبراء.

أسلوب تقديمه هو دعم الكهرباء والماء والتأمين. وهنا يجب تغيير أسلوب تقديم الدعم بحيث تنتقل إلى «الدعم النقدي» بدلاً من دعم الأسعار، أي أن يتم دفع مبلغ نقدي لصالح الأسرة صاحبة الوحدة السكنية يساوي أو يفوق بقليل تكلفة الزيادة بالأسعار لحساب الأسرة في الحكومة وأي مبلغ فائض في هذا الحساب عند نهاية العام (بسبب ادخار الأسرة للاستهلاك) يصرف لها نقداً، وتوسعى الخدمات والسلع بأسعارها الحقيقية مما يحفز الفرد والأسرة على الادخار، وعليه يشجع المجتمع على تطوير أنماط الاستهلاك وتصاميم وحداته السكنية، وسيؤدي ذلك إلى خفض الطلب على الاستثمار في البنية التحتية ويؤسس ليوم قد لا تستطيع الدولة الاستمرار بتقديم هذا الدعم.

والهدف هنا ليس تقليل الدعم للأسرة ولكن المطلوب هو تحفيز الأسرة على الادخار والاستثمار فيما يساعدها على الادخار وتنتجج أنماط العيش الملائمة واكتساب المجتمع ثقافة المحافظة على الموارد العامة بالإضافة إلى الأثر الإيجابي الذي سيحدثه هذا على تطوير صناعة الخدمات الدائمة للادخار مثل خدمات العزل الحراري ووسائل الطاقة الشمسية والطاقة البديلة وتصاميم البناء المناسبة للبيئة التي آخره، وهذا توجه يدعمه البنك الدولي ويحث عليه وأقبلت عليه دول كثيرة منها الهند حديثاً.

أخيراً:  
 التحول لاستخدام قوى السوق (العرض والطلب) بدلاً من استخدام أسلوب التحليل والتقييم للأجهزة الحكومية بالدولة؛  
 وبذلك للتراخيص أو الأصول المفيدة (كالأراضي)، أي أن هناك حدوداً للكمية التي يمكن السماح بها وتوافرها.  
 – كترخيص العمل لغير الكويتيين.  
 – رخص القيادة لغير الكويتيين.  
 – الأراضي الصناعية.



مريم بندق

تأكيداً لما انفردت بنشره «الأنباء» الأحد 8 الجاري تحت عنوان إلغاء التأمين الصحي للمقيمين، وأن مجلس الوزراء كلف فريق عمل من وزارات المالية والنظف والتجارة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط وإدارة الفتوى والتشريع وجهاز التخطيط لدراسة تقرير اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط الذي يتضمن عدة مقترحات من بينها مشروع إلغاء الدعم المضر وان دعم التأمين الصحي للمقيمين هو خير مثال على الدعم المضر والمطلوب إلغاؤه وهو دعم معاكس للمنطق تماماً بحسب مضمون تقرير اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط. تأكيداً لذلك تنشر «الأنباء» اليوم النص الحرفي لتقرير اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط الذي حصلت عليه «الأنباء» على نسخة منه وفيما يلي نص التقرير حرفياً والمضمن إلغاء التأمين الصحي للمقيمين:

ثالثاً: تصحيح آلية منح الدعم وإلغاء الدعم المضر: ان جزءاً مهماً من عملية إعادة تأهيل المجتمع والاقتصاد الكويتي، هو تشجيع الكفاءة وحسن استخدام الموارد وهو الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة لسياسات الدعم، وذلك بإلغاء الدعم «المضر» وإعادة صياغة تقديم «الدعم الاجتماعي المطلوب استمراره».

الدعم المضر والمطلوب زواله:

خبر مثال على الدعم المضر والمطلوب إلغاؤه هو دعم «التأمين الصحي للوافدين» فهذا دعم معاكس للمنطق تماماً، لأنه يعظم الفجوة بين اليد العاملة الوافدة والمحلية، ويرحم خدمات الصحة العامة المزدهمة أصلاً.

الواجب ان يتم تحويل التأمين الصحي للوافدين لشركات التأمين التجارية والمستشفيات الخاصة، ولذلك فوائده عدة أهمها:

1 – إظهار التكلفة الحقيقية لليد العاملة الوافدة وخفض

الأيام وقد أصبح جزء مهم من مدارس الدولة فأضاً عن الحاجة وتم تاجيرها إلى شركات التعليم الخاص وأما تحويلها إلى مرافق عامة وأما صناعة التعليم الخاص فقد تمت لتستوعب على الأقل ربع الطلبة الكويتيين ويصل التعليم الخاص إلى التعليم الجامعي وفي عدد كبير من التخصصات كما يقدم برامج الماجستير، وليس هذا فقط بل ان الحاصلين على الثالث الأعلى من درجات امتحانات القبول في كلية الطب بجامعة الكويت هم كويتيون خريجو التعليم الخاص في الكويت، ولم تؤثر زيادة التكلفة على اليد العاملة الوافدة على تكلفة العمل في الكويت أو تنافسيتها أو مستويات التضخم فيها.

ويمكن تنفيذ مشروع إصلاح التأمين الصحي للوافدين على مراحل بحيث تبدأ بالمدارس الخاصة ثم موظفي الشركات الخاصة ثم العمالة المنزلية،

على الاستثمار في مجال الخدمات الصحية المتقدمة؟ أو أثر ذلك على تكلفة العمل قدرتنا على تصدير الخدمات الصحية إقليمياً. وأفضل الخطوات الاستراتيجية أو مشاريع التطوير «هي تلك التي تصيب مجموعة من الأهداف في وقت واحد»، ورفع الدعم عن اليد العاملة الوافدة واحد من أهم الأهداف حيث يصعب جميع الأهداف التالية: «خفض التكلفة العامة، ردم الهوة بين اليد العاملة الوافدة والمحلية، تطوير صناعة الخدمات المالية وصناعة الخدمات الصحية، جلب الاستثمار الخاص، فتح قناة جديدة للعمل لشباب الكويت عالية التخصص في جو تنافسي، تطوير فرص بناء صناعة تصدير خدمات جديدة».

وإذا ما تساءلنا عن إمكانية تحقيق هذا الهدف مع وجود عجز في أسرة المستشفيات الخاصة وقدرة القطاع الخاص

تماماً مثل ما تم في قطاع التعليم في التسعينيات، وما قد يؤسس لتطوير قدرتنا على تصدير الخدمات الصحية إقليمياً. وأفضل الخطوات الاستراتيجية أو مشاريع التطوير «هي تلك التي تصيب مجموعة من الأهداف في وقت واحد»، ورفع الدعم عن اليد العاملة الوافدة واحد من أهم الأهداف حيث يصعب جميع الأهداف التالية: «خفض التكلفة العامة، ردم الهوة بين اليد العاملة الوافدة والمحلية، تطوير صناعة الخدمات المالية وصناعة الخدمات الصحية، جلب الاستثمار الخاص، فتح قناة جديدة للعمل لشباب الكويت عالية التخصص في جو تنافسي، تطوير فرص بناء صناعة تصدير خدمات جديدة».

وإذا ما تساءلنا عن إمكانية تحقيق هذا الهدف مع وجود عجز في أسرة المستشفيات الخاصة وقدرة القطاع الخاص

تماماً مثل ما تم في قطاع التعليم في التسعينيات، وما قد يؤسس لتطوير قدرتنا على تصدير الخدمات الصحية إقليمياً. وأفضل الخطوات الاستراتيجية أو مشاريع التطوير «هي تلك التي تصيب مجموعة من الأهداف في وقت واحد»، ورفع الدعم عن اليد العاملة الوافدة واحد من أهم الأهداف حيث يصعب جميع الأهداف التالية: «خفض التكلفة العامة، ردم الهوة بين اليد العاملة الوافدة والمحلية، تطوير صناعة الخدمات المالية وصناعة الخدمات الصحية، جلب الاستثمار الخاص، فتح قناة جديدة للعمل لشباب الكويت عالية التخصص في جو تنافسي، تطوير فرص بناء صناعة تصدير خدمات جديدة».

وإذا ما تساءلنا عن إمكانية تحقيق هذا الهدف مع وجود عجز في أسرة المستشفيات الخاصة وقدرة القطاع الخاص

تماماً مثل ما تم في قطاع التعليم في التسعينيات، وما قد يؤسس لتطوير قدرتنا على تصدير الخدمات الصحية إقليمياً. وأفضل الخطوات الاستراتيجية أو مشاريع التطوير «هي تلك التي تصيب مجموعة من الأهداف في وقت واحد»، ورفع الدعم عن اليد العاملة الوافدة واحد من أهم الأهداف حيث يصعب جميع الأهداف التالية: «خفض التكلفة العامة، ردم الهوة بين اليد العاملة الوافدة والمحلية، تطوير صناعة الخدمات المالية وصناعة الخدمات الصحية، جلب الاستثمار الخاص، فتح قناة جديدة للعمل لشباب الكويت عالية التخصص في جو تنافسي، تطوير فرص بناء صناعة تصدير خدمات جديدة».

وإذا ما تساءلنا عن إمكانية تحقيق هذا الهدف مع وجود عجز في أسرة المستشفيات الخاصة وقدرة القطاع الخاص

## التوصيات: إحياء التنافسية واستخدام قوى العرض والطلب وإصلاح الدعم وآلية تقديمه

الحكومة وخبرائها تطرح التراخيص المحددة أو المفيدة والأراضي المخصصة عن طريق المزادات والسماح بتداولها بالسوق الثانوي لنفس الأغراض (والتحول لاستخدام قوى السوق (العرض والطلب) لتوزيع الأصول والتراخيص المفيدة الكمية).

6 – ولأجل تطوير الصناعة الصحية كما تم تطوير صناعة التعليم ونفخ روح التنافسية والإبداع فيها وخفض التكاليف على المالية العامة ورفع مستوى الخدمة للفرد والتأسيس لصناعة صحية تقدر دعمها إقليمياً وأجل دعم الصناعة المالية وصناعة التأمين يجب العمل على تخصيص خدمات الصحة العامة والمستشفيات العامة. وذلك بالأسلوب التالي:

أ – تحويل غير الكويتيين للتأمين الصحي والخدمات الصحية الخاصة، وبذلك يتم تحويل ثلثي السكان للقطاع الخاص، بحيث بعد فترة وجيزة تزدهر الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع.

ب – بعد ذلك تبدأ الحكومة ببيع أو تاجير الفائض من أصولها الصحية أو الطبية تماماً كما فعلت الحكومة بالفائض في الأبنية المدرسية سابقاً.

ت – وأخيراً تبدأ الحكومة بعد ذلك كله في تخيير الكويتيين بين الحصول على التأمين الصحي المجاني أو خدمات الصحة العامة وتستم الحكومة بتقليص وحداتها الصحية مع تحول العملاء للمعالج بالصحة الخاصة وتبقى الحكومة الحسد الأدنى من المستشفيات التخصصية أو الأبحاث أو العسكرية بحيث يمكننا من بناء قطاع صحة مزدهر منافس كما تم في قطاع التعليم.

لاغتنام الفرص ولأجل تطوير الكويت كمركز تجاري وخدمي ولوجستي:

تأسيس أو الدعوة لتأسيس أو استقدام ثلاث شركات لإدارة المنافذ، تدير كل واحدة منها أحد المنافذ البحرية الثلاثة (بوبيان، الشعبية، الشويخ) وأحد المعابر البرية للعراق وأحد المعابر البرية للسعودية على الأقل وبالإضافة إلى مركز شحن بالمطار الدولي لكل منهم (لنا تجربة صغيرة ناجحة في مطار الشيخ سعد).

3 – وكذلك الحال في قطاع الاتصالات، فمن أجل تعميق التجربة الناجحة في صناعة الاتصالات يجب أن نعمل على فتح قطاع الاتصال الدولي وخدمات الإنترنت لشركات القطاع الخاص بدون تدخل حكومي، بحيث يمكن للشركات الربط مباشرة مع أي كيبول عالمي وبيع خدماتها محلياً.

4 – ولأجل خفض الهدر ورفع كفاءة استخدام المجتمع الكويتي لموارده يجب إدخال تعديلات على سياسة تقديم الدعم وذلك:

أ – بإلغاء دعم التأمين الصحي للعمالة الوافدة وتحويله للتأمين الخاص والصحة الخاصة على مراحل وخلال فترة زمنية محددة.

ب – تحويل الدعم الاجتماعي المطلوب استمراره إلى دعم نقدي بدل دعم الأسعار وتويع أسعار هذه الخدمات.

5 – ترك السوق يحدد ماهية هذه الأنشطة وليس أجهزة

وتحويل العمالة الوافدة للتأمين الصحي التجاري والخدمات الصحية الخاصة.

ب – إصلاح الدعم الاجتماعي المطلوب استمراره، وذلك بتحويله إلى دعم نقدي (بدل دعم للأسعار) وتويع الأسعار.

كما نوصي اللجنة أن تعتمد الحكومة «المشاريع الستة الرئيسية التالية» والتي تؤسس لهذه المسارات وتساعد على تحقيق أهدافها:

1 – من أجل تطوير تنافسية المجتمع الكويتي ومنحه المرونة اللازمة للتأقلم واغتنام الفرص والدفع في تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير في النهوض بالكويت لتصبح مركز مالي إقليمي:

أ – يجب زيادة المنافسة في سوق رأسمال وتلك بتخصيص البورصة الحالية والترخيص لبورصات منافسة وبورصات أخرى متخصصة بأسرع وقت ممكن.

ب – دعوة شركات الوساطة المالية والسمسرة الإقليمية والعالمية لفتح مكاتب لها في الكويت والعمل في سوق الكويت.

ت – زيادة عدد شركات المقاصة إلى 3 شركات على الأقل وتشجيع المنافسة فيما بينها.

ث – زيادة المنافسة في الصناعة المصرفية وذلك عن طريق السماح للبنوك الإقليمية والعالمية لفتح أكثر من فرع ومعاملتها كمعامل البنوك الكويتية (ملاحظة: بشرط المعاملة بالمثل).

2 – لأجل تطوير تنافسية المجتمع الكويتي ومنحه المرونة

توصي اللجنة بأن تتبنى الحكومة «برنامج إعادة إحياء التنافسية» وأن يكون أحد البرامج الرئيسية في الخطة العامة بهدف «العودة بالمجتمع الكويتي إلى الريادة الإقليمية وعودة الكويت إلى أن تكون المركز المالي والتجاري الإقليمي الرائد» وأن تعتمد الحكومة الثلاثة المسارات الرئيسية المذكورة كأساس للفلسفة الجديدة للحكومة في الأسلوب الذي ستتبعه للنهوض بإنتاجية وتنافسية الإنسان والمجتمع الكويتي وهذه المسارات الثلاثة هي:

أولاً: العمل على تخصيص وإخراج الحكومة ما أمكن من جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية وإدارة المنافذ وإدارة المنشآت مع الحرص أن يتحقق ذلك بالشروط التالية:

– أن يكون خارج إطار الحكومة وملكيته.

– أن يعمل في جو تنافسي حاد (أعلى من المنافسة بالدول الإقليمية وإن أمكن العالمية).

– أن تفعل الحكومة قانون حماية المنافسة وتحرص على منع الاحتكار.

ثانياً: استخدام قوى السوق (العرض والطلب) بقدر المستطاع لتحديد المستفيدين من الخدمات أو التراخيص أو الأصول المعروضة من الحكومة والمحددة الكمية. وذلك عن طريق بيعها بالمزاد العام، والسماح بتداولها بالسوق الثانوي.

ثالثاً: إصلاح الدعم وآلية تقديمه:  
 أ – إلغاء الدعم المضر وأوله دعم التأمين الصحي للوافدين،